إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة في تحقيق الإنصاف الإقليمي

National Plan for The Creation and Sustainable Development strategy of the Region to achieve regional equity

فردي كريمة

جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة 1 ، (الجزائر)

karima_ferdi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/18 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

إن مبادئ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي يرتكز أساسا على محاولة إيجاد نقطة توازن جوهرية بين مكتسبات الأجيال الحاضرة وحقوق الأجيال القادمة، دعم باستحداث أجهزة وهياكل أساسية جسدت استراتيجياته على أرض الواقع ، بالرغم من جميع العراقيل والصعوبات التي رافقت تحقيقها بسبب الفوارق الطبيعية و الاختلالات الاقتصادية التي يعرفها الإقليم الجزائري، وتأثره بمختلف المتغيرات المحلية والدولية.

ولذلك وضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم برامج عمل تنفيذية ، تعمل لإيجاد حلقة ربط بين الطموحات والأفاق المنتظرة والإمكانيات المتاحة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعرفها البلاد،

الكلمات المفتاحية: المخطط الوطني ، التنمية المستدامة ، الإنصاف الإقليمي ، تهيئة الإقليم ، الإقليم

Abstract:

The principles of the national plan for the creation of a territory, which is based mainly on the search for a fundamental balance between the achievements of present generations and the rights of future generations, have been supported by the development of organs and infrastructures that have embodied its strategies on the ground, despite all the obstacles and difficulties that have accompanied its realization due to the natural differences and known economic imbalances of the Algerian territory. , and its impact on various local and international variables.

The national plan for the creation of the region has developed operational work programmes, working to create a link between the ambitions, perspectives and opportunities available in the economic and political circumstances that the country is experiencing.

key words: National Plan, Sustainable Development, Regional Equity,

land use , territory.

1.مقدّمة:

بعد موجة نزوح عارمة ومستمرة لأكثر من عقد من الزمن، بفعل الإرهاب وتخلي السلطات عن دورها التنموي، تجد أرياف الجزائر عامة ، وأرياف المناطق الحدودية خاصة ، نفسها في رحلة بحث عن "عائدين" قد تقنعهم إجراءات تعلنها الحكومة تدريجاً، تحت مظلة "سياسة مناطق الظل"، بتوفير أبسط متطلبات الحياة العصرية لهم.

ومنذ شهر فيفري الماضي، برز مصطلح جديد في الدعاية الإعلامية الرسمية وغير الرسمية تحت تسمية "مناطق الظل"، بعد طلب الرئيس الجزائري المنتخب حديثاً يومها، إعداد تقرير مصور عن أرياف الجزائر، ثم قام بعرضه عبر شاشة عملاقة على مسئولي الحكومة وولاة المحافظات بحضور الإعلام. (قدادرة) ، و"مناطق الظل" بالتعبير الرسمي، هي البلديات ، وآلاف القرى والأرياف خارج التصنيف من الأساس، تتقاطع فيها مشكلات غياب الأساسيات والنقص في التغطية الكهربائية والغاز وأيضاً غياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، وبُعد مراكز التعليم، وغياب شبه تام لوسائل الترفيه (قدادرة).

و قد انتهجت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول النامية في مسارها الطويل ، العديد من السياسات التنموية التي كان هدفها الأول خلق دعائم فعالة لمجتمع متماسك واقتصاد تنموي بجميع قطاعاته، يبرز هذا الهدف من خلال المحاور الأساسية المعتمدة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، بتحقيق المعادلة الرامية لوضع توازن منطقي بين الثروة والاستغلال من جهة ، وتطبيق إستراتيجية ديمومة الإقليم وتحدياتها وإبراز كيفية تحقيق التوازن الإقليمي.

إن مبادئ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي يرتكز أساسا على محاولة إيجاد نقطة توازن جوهرية بين مكتسبات الأجيال الحاضرة وحقوق الأجيال القادمة، دعم باستحداث أجهزة وهياكل أساسية جسدت استراتيجياته على أرض الواقع ، بالرغم من جميع العراقيل والصعوبات التي رافقت تحقيقها بسبب الفوارق الطبيعية و الاختلالات الاقتصادية التي يعرفها الإقليم الجزائري، وتأثره بمختلف المتغيرات المحلية والدولية ولذلك وضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم برامج عمل تنفيذية ، تعمل لإيجاد حلقة ربط بين الطموحات والأفاق المنتظرة والإمكانيات المتاحة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعرفها البلاد، و السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام ، **ما هي الإستراتيجية التي اعتمدها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتحقيق التوازن و الإنصاف الإقليمي بين مختلف مناطق الوطن** ؟ متبعين للإجابة عن هذه الإشكالية القانونية ، المنهج التحليلي من خلال تحليل قانوني لمختلف الأحكام و النصوص التي تناولت هذه الدراسة ، و ذلك وفق محورين أساسيين:

المحور الأول: ماهية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المحور الثاني: إستراتيجية المخطط في تحقيق الإنصاف الإقليمي

2. ماهية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

إن إستراتيجية الجزائر ، والتي تحمل شعار الجزائر اليوم والغد و بخياراتها الكبرى ، تقوم على استباق حل المشاكل العمرانية و البيئية ، والوقاية من كل ظواهر الاختلالات الناتجة عن اللاتوازن في مجالي السوسيو اقتصادي ، وتحويل سلبياتها المادية واللامادية ، إلى عوامل إيجابية تفعل من حركة التنمية و التعمير ، وتعزز من مكانة الجزائر كدولة محورية في الفضاء المغاربي الدولي ، وقد تم إفراغ هذه الإستراتيجية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 35)

يمكن التعرف على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، من خلال تعريفه وأهدافه.

1.2 تعريفه

لم يورد المشرع الجزائري تعريفا للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، واكتفى بذكر أهدافه في القانون في إطار نظرة شمولية استشرافية طويلة المدى، و طبقا لنص المادة 05 من القانون رقم01 /20المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، فإن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة تساهم في إرساء دعائم الوحدة الوطنية وتدمج، بالإضافة إلى الأهداف التنموية والاقتصادية، والاجتماعية و الثقافية متطلبات السيادة الوطنية والدفاع عن الإقليم ، حيث يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حسب ما صنفته المادة 07 من القانون 20/01 من أدوات التهيئة الإقليمية و التنمية المستدامة، الذي يشمل كامل التراب الوطني ، ويترجم ويطور الترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .

فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة احد أهم أدوات تنفيذ و دعم سياسة الدولة لتهيئة الإقليم الوطني وتنميته، تنمية منسجمة و مستدامة، حيث يترجم المخطط الوطني التوجيهات و الترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص تنفيذ تلك السياسة على كافة التراب الوطني،ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية (شاوي، 2017، صفحة 39) في مجال التهيئة و التنمية، وذلك حسب خصوصية كل إقليم ، كما يبين مساعي الدولة في إرساء التوازن بين الأقاليم والمناطق المختلفة، مع إدماج البعد البيئي في مسار التنمية حفاظا على حق الأجيال القادمة .

وعليه فإنه من خلال هذه التعاريف، يمكن القول **أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو تعبير عن إرادة الدولة في تحقيق سياسة محددة لتسيير إقليمها خلال فترة زمنية طويلة المدى تتجسد فيها تنمية موزعة على كل أقاليم الدولة دون استثناء ،باستغلال كل إمكانيات كل إقليم لتحقيق تنمية شاملة انطلاقا من مشاورات واسعة تضم كل الفاعلين بما فيها الدولة والجماعات المحلية و الخبراء و المواطنين .**

2.2 أهدافه

يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تنظيم متناسق للفضاء الوطني وفق إطار مستدام وتنافسي، ويترجم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، ويطور التوجهات الإستراتيجية الأساسية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، و يشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، كما جاء في نص المادة 8 من القانون 20/01 ، إذ يهدف المخطط الوطني إلى تحقيق الغايات التالية، كما نصت على ذلك المادة 4 و المادة 9 من القانون 20/01 السالف الذكر :

-خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل .

-دعم وتفعيل الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات من أجل استقرار سكانها .

-الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها، باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و الحوافز و المدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب الجزائري .

-حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا ، واقتصاديا و تثمينها

-حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية .

-حماية وتثمين، والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية و الثقافية وحفظها للأجيال القادمة .

-حماية التراث الإيكولوجي الوطني ، وترميمه وتثمينه .

-التوزيع الفضائي الملائم للمدن و المستوطنات البشرية، من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة .

-تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية .

و لضمان تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الوطني تم تدعيمه مؤسسيا ،من خلال استحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة،وتنظيميا من خلال النص على ضرورة إيجاد كافة الإجراءات و القواعد الكفيلة بضمان تطبيقه،و إجرائيا من خلال النص على أدوات دراسة تأثير مختلف الاستثمارات و المنشآت و التجهيزات على تهيئة الإقليم.

و تتم المبادرة بإعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من قبل الدولة ، عن طريق الإدارة المركزية المكلفة بالتعمير و التهيئة و التنمية المستدامة للإقليم، وهو ما نستخلصه من نص المادة 19 من القانون 20/01 ، حيث جاء فيها "تتولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم "، كما نصت المادة 20 من ذات القانون على أنه يصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عن طريق التشريع لمدة 20 سنة ، كما يكون موضوع تقييمات دورية و تحيين كل خمس سنوات ، حسب الأشكال نفسها .

و تجدر الإشارة أن بالنسبة للجهات الفاعلة في السياسة الوطنية للتنمية المستدامة، فهي تشمل كل من الدولة حيث تقضي المادة الثانية من قانون 01-20 السالف الذكر ، بأن الدولة هي التي تبادر بوضع السياسة لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتديرها، ممثلة في السلطة المركزية أي الوزارة المختصة، مع إشراك الجماعات الإقليمية باعتبارها تمثل الديمقراطية الإدارية لكونها قريبة للمواطنين، ما يحفز مشاركتهم في تنفيذ هذه السياسة ، من خلال احترام الحريات الأساسية و تعزيز مفهوم الرقابة و ترسيخ الحكم الرّاشد.

3.إستراتيجية المخطط في تحقيق الإنصاف الإقليمي

تخلق التنافسية الإقليمية تباينات داخل التراب الوطني ، إذ تصبح التنمية في طريقها لا توزع بإنصاف، إذ أن تأهيل وتحديث المدن الكبرى والتنافسية تزيد من حظوظ بعض الأقاليم وتعمق الفوارق مع أقاليم أخرى، وتزيد من حدة التهميش الإقليمي (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 34) . أمام هذا الموضوع وجب وضع سياسات تنموية مجددة للمناطق الحضرية أو الريفية، وإزالة العوائق في المناطق الخاصة التي تعاني من الركود والكساد نظرا للطبيعة المكانية أو المناخية خاصة مناطق الظل في المناطق الحدودية ، لتحقيق تنمية مستدامة و شاملة بكافة أرجاء البلاد .

1.3 سياسة التجديد الحضري وتبني سياسة المدينة

إن التجمعات البشرية الكبرى الناتجة عن النزوح نحو المدن ،أفرزت لنا وضعية معقدة لأن نسبة 86 % من السكان تقيم في مقر الولايات والبلديات ، ضف لذلك توسع النسيج العمراني غير المهيكل وسيئ التجهيز، مما أدى إلى تهميش أحياء بأكملها وانتشار السكن العشوائي والبيوت القصديرية (يوسفي، 2013، صفحة 35) . فأصبحت المدن فضاءات اللامساواة ولاسيما نموها السريع والحديث الذي ضاعف الضغط على السكن ، دون أن تتبع القواعد الإنتاجية والخدمات والتجهيزات نفس الوتيرة ، مما يجعل أحياء كاملة عرضة للإقصاء (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 35).

ولذلك عمد المشرع الجزائري إلى تبني توجه ونمط وإستراتيجية للوقاية ، من شأنها ضمان احترام القواعد في مجال النشاط العمراني ، أي التحكم أكثر في قواعد التهيئة والتعمير (بوطالبي، السنة

الجامعية 2016/2017، صفحة ص 131)، عن طريق سياسة التجديد الحضري وسياسة المدينة باستعادة المدينة لبعدها الوطني وتوفر الشروط الملائمة للانتقال نحو مدينة مستدامة (الهادف، السنة الجامعية 2018/2019، صفحة 47) ، بعد أن تحولت بفعل عوامل الجذب التي تتمتع بها ، وبالمقابل بروز عوامل طرد في القرى والأرياف .إلى مركز استقطاب كبير للسكان قابلها عدم قدرة النمو العمراني على استيعاب هذا التطور السكاني (بوطالبي، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 127) . وهو ما تمخض عنه عجز المدن عن القيام بمهامها وتطوير الخدمات (يوسفي، 2013، صفحة ص 437). وتطور المشاكل المرتبطة بالنقل والتلوث وزيادة التعرض للمخاطر الكبرى (بوطالبي، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 127). وأمام هذا الوضع ،وجب إتباع سياسة وقائية تساهم في الحدّ من هذه المشاكل التي تؤثر سلبا على عجلة التنمية في المدن ، وتعرقل مسيرها نحو تحقيق الرفاهية والتمدن لسكانها ، عن طريق جملة من الإجراءات الواجب إتباعها في هذا الشأن والتي تستوجب:

- إعداد خريطة وطنية للتهميش الاجتماعي والسكن الهش ، تسمح بتحديد المناطق العمرانية الأقل تجهيزا.
- وضع برامج موجهة لتحسين شروط حياة السكان في هذه المناطق المهمشة.
- إنجاز السكنات الاجتماعية والتجهيزات القاعدية للأحياء أو تكملتها قصد النظافة والصحة العمومية (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 35).
- وضع حد للبناء الفوضوي والاستعمال اللاعقلاني للأراضي بتنظيم أكثر حزم، يحدد ضوابط وشروط شغل العقار الحضري والتوسع العمراني في المدن.
- إنشاء آليات وتقنيات التي تفرض احترامها و إلزاميتها في إطار الرقابة القبلية، والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، ومخطط شغل الأراضي (بوطالبي، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 131).
- توفير التجهيزات والخدمات الأساسية لكل تجمع سكاني حتى تستعيد المدن الوظائف الفعلية الموكلة إليها.
- التدعيم المستمر للمدينة، للقدرة على التأقلم مع متطلبات البيئة الجديدة بما في ذلك حماية البيئة.

2.3 سياسة التجديد الريفي و تأهيل المناطق ذات العوائق

إن العدالة المكانية تعني توافر نفس الخدمات والفرص في الازدهار في كل مناطق البلاد (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 34) . هذا ما أدى إلى وضع برنامج إقليمي يعنى بمسألة التجديد الريفي ووضعه ضمن الانشغالات الأساسية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، كما أن اعتبار الريف يكمل فقط المدينة وبالأخص من الناحية التنموية رهن نجاح جل المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أن

سياسة التعمير غير المتوازنة أدت لريف قاحل وإلى بيئة عقيمة (يوسفي، 2013، صفحة 436)، فالملاحظ أنه باستثناء القرى الواقعة على مشارف المناطق الحضرية و القطاعات التنافسية ، فإن عالم الريف يتعرض إلى نزوح ريفي ، ويوجد في وضعية صعبة، ففي الوسط الريفي غالبا ما تبدوا الفضاءات الريفية هشة، عندما تكون خارج نفوذ المدن خاصة السهبية والجبلية المفرغة من جزء من قوتها الحية بسبب النزوح الريفي ، حيث توجد في وضعية عجز في ميدان التواصل و التجهيزات والخدمات (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 35).

ويطمح برنامج العمل الخاص بالتجديد الريفي لخلق التغيير الهادف في الوسط الريفي دون المساس بخصوصياته ، خاصة فكرة أن تنمية الريف مرتبطة بالفلاحة فقط بالرغم من توفره على منافذ متعددة للنمو (بشاينية، السنة الجامعية 2012/2013، صفحة 128) ، وهذا لا يكون إلا ب :

- إدراج عالم الريف في علاقات حضرية ريفية ومتكاملة من خلال توفير السكن والتشغيل و الخدمات العمومية، الصحة ، التربية والتكوين .
- تعزيز وسائل التكنولوجيا ، الإعلام والاتصال (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 35)

كما أن تحقيق الإنصاف الإقليمي يستوجب تفعيل جاذبية الأقاليم الريفية على غرار الحضرية وذلك من خلال:

- العمل المتواصل بهدف اندماج النسيج الريفي و الحضري وتقليص الفجوة بينهما.
- تنمية الفلاحة وعصرنتها مع تجسيد الهياكل القاعدية لتيسير الحياة بالريف .
- تكثيف الصناعات الصغيرة و المتوسطة، وتعزيز الصناعات التقليدية والمحلية إلى جانب تربية الحيوانات (بشاينية، السنة الجامعية 2012/2013، صفحة 128).
- تشجيع الاستثمار الريفي وتلميع صورة السياحة الريفية (بشاينية، السنة الجامعية 2012/2013، صفحة 128).

إن جميع هذه الآليات و المجهودات المبذولة ضمن خطط العمل الإقليمية هدفها جعل هذه الأقاليم التي تأخرت عن الركب التنموي الحضاري هي الأخرى ذات جاذبية وتنافسية، وبالأخص عند وجود شبكة عمرانية للمدن قادرة على تمديد ونقل خيرات النجاعة الاقتصادية إلى باقي تراب الوطن (تكواشت، السنة الجامعية 2016/2017، صفحة 35).

كما أنه و وفق محور التوازن والإنصاف فإن الأقاليم المحرومة، المنكمشة تلقى المساعدات من قبل الأقاليم الاقتصادية المزدهرة، في إطار التضامن الإقليمي الوطني الذي تأطره الدولة ، والذي يرتكز أساسا

على محو معالم التفرقة الإقليمية، بتجنيد طاقات كل الأقاليم وبالأخص المناطق المعزولة التي تعاني من عوائق خاصة ، تعود لإمكاناتها المحدودة ، أو طابعها الجغرافي المعقد.

إن استدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق يكون بوضع مخطط يرتكز على تحسين شروط الحياة بها، وفك العزلة فيها ، قصد تسهيل الوصول إليها (الهادف، السنة الجامعية 2018/2019، صفحة 47)،حيث وضعت الدولة على عاتقها مسؤولية تعويض العوائق الطبيعية و الجغرافية للمناطق و الأقاليم لضمان تثمين الإقليم و إعماره بشكل متوازن ، من خلال:

- وضع ديناميكيات التنمية المحلية وتثمين الأقاليم
- تحديث التسيير المحلي بوضع إدارة جوارية.
- تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة المحلية.
- إعداد مخطط تأهيل المناطق ذات العوائق .
- تنويع النشاط الاقتصادي بالمناطق ذات العوائق ، حتى لا يكون هناك ضغط على مورد معين يزيد من تدهور وضعيته أو إمكانية إتلافه .
- رفع برامج التكوين كما ونوعا ، لتأهيل أداء الإدارة المحلية ومساهمتها في نجاح السياسة الشاملة لتهيئة الإقليم (بشاينية، السنة الجامعية 2012/2013، صفحة 128).

4. الخاتمة:

يعيش أكثر من ثمانية ملايين جزائري من مجموع السكان المقدّر بنحو 43 مليون نسمة في البلاد، في ظروف معيشية صعبة، وذلك في مناطق فقيرة في الأرياف وفي هوامش المدن الكبرى حيث ينعدم الكثير من مقوّمات الحياة الأساسية كالسكن والمياه والكهرباء والمدارس (لحياني، 2020) ،بما فيها المناطق الحدودية ، وقد فاجأ الرئيس الجزائري محافظي ولايات البلاد وكوادر الحكومة في اجتماع موسّع، ببثّ فيلم وثائقي عن أوضاع جزائريين يعيشون في مناطق الهامش، وما زالوا بعد ستة عقود من الاستقلال من دون مياه، الأمر الذي يضطرهم إلى نقلها على الدواب من مسافات بعيدة، فيما يفتقرون إلى الكهرباء ويسكنون في بيوت من الطين والصفيح. أمّا أبناؤهم فمجبرون على السير لمسافات قد تزيد عن خمسة كيلومترات للوصول إلى مدارسهم. وقد وصف الرئيس تبون تلك الأوضاع بأنّها أشبه بأوضاع الجزائريين أثناء الحقبة الاستعمارية ، إذ أن المشاهد لم تكن اكتشافاً جديداً بالنسبة إلى الجزائريين، لكن طريقة عرضها كواقع مأساوي ومناسبته ، مثّلت نقطة تحوّل ومكاشفة حقيقية للحكومة ، وإدانة لسنوات حكم سابقة في ما يخصّ سياسات التنمية المحلية الرديئة. فالرئيس الجزائري عبد المجيد تبون شدّد على أنّ تلك المشاهد لا تشرّف الجزائر إطلاقا (لحياني، 2020).

6. النتائج :

- حرصت أعلى السلطات في الدولة إلى تنمية مناطق الظل ، بما فيها المناطق الحدودية ، وذلك بوجود إرادة قوية للنهوض بالبنى التحتية و الهياكل القاعدية و التنمية البشرية و الاقتصادية لهذه المناطق، وفقا لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم، و بالنظر إلى الرهانات الجيواستراتيجية التي تشكلها لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن والوحدة الوطنية وتقليص الفوارق الجهوية بين مختلف جهات الوطن، و كذا دعم الانفتاح و التعاون مع دول الجوار و ترقية التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود (العمرانية).
- ورغم أنّ السياسات الحكومية المتعاقبة في الجزائر، وعلى الرغم كذلك من توفر وتدفق عائدات النفط، لم تنجح في تحقيق تنمية متوازنة بين المدينة والريف وتكريس عدالة اجتماعية بين السكان، وقد أدّى ذلك إلى اختلال كبير في مستويات المعيشة بين المناطق والطبقات الاجتماعية، وأسهم في خلق مناطق ظلّ بقيت على هامش الاهتمام الحكومي. وقد ساعد تطوّر وسائل التواصل الاجتماعي على كشف واقع السكان المأساوي وإدانة المسؤولين، ما دفع الحكومة إلى الإعلان عن خطة تنمية عاجلة يتطلّع معها سكان تلك المناطق إلى تحسين أوضاعهم والتخلّص من الظروف المحيطة بهم وفقاً لما يعدّونه "حقاً في نفط الجزائر."
- ضف إلى ذلك أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، التي يمكن استنتاجها من خلال الأهداف المراد تحقيقها في آفاق 2030 ، إلا أن الأمر يستلزم تكاثف الجهود الوطنية و بالأخص تفعيل دور الشراكة ، بالإضافة لرصد كم هائل من الإمكانيات المالية و المادية ، خاصة في ظل ركود وتماطل إنجاز المشاريع في الكثير من المناطق النائية .

أهم التوصيات التي يمكن الخروج منها في هذه الورقة البحثية :

– تشجيع المشاريع المتوسطة و الصغيرة من الشباب المحلي وفق مخططات عمل على المديين القصير و المتوسط، يتم إثرائها مع مختلف فعاليات المجتمع المدني المحلي في إطار مبادئ الديمقراطية التشاركية .

– إرساء مخططا إستراتيجيًا للتنمية العابرة للحدود من خلال تثمين أثر الحدود وقدرات التبادل مع دول الجوار.

– ضرورة الإسراع بتحقيق آفاق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المسطرة لسنة 2030 ،بتجاوز العوائق البيروقراطية التي تقف كحاجز أمام تقدم المشاريع المجسدة لها وتسهيل التنسيق

والربط بين جميع أرجاء الإقليم الوطني وذلك لتحقيق عدالة اجتماعية ،اقتصادية وبيئية لا يقصى منها أي طرف.

- تحسين الإطار المعيشي لهذه المناطق ، بتوفير الهياكل الأساسية للطرق والنقل والإدماج الجهوي

7.قائمة المراجع:

1. تنمية المناطق الحدودية تعد أولوية إستراتيجية تحظى بإهتمام أعلى السلطات في الدولة ، موقع وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية. (بلا تاريخ). *intérieur.gov_dz*. تاريخ الاسترداد 16 Février, 2021، من intérieur.gov_dz.
2. جمال الدين شاوي. (2017). *النظام القانوني للمدن الجديدة ، دراسة في تشريع العقار، بحوث ودراسات قانونية* . الجزائر: دار نعمان.
3. سامي بوطالبي. (السنة الجامعية 2016/2017). النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، مذكرة ماجستير. كلية الحقوق و العلوم السياسية ، الجزائر: جامعة محمد الأمين دباغين ، سطيف 2.
4. عاطف قدادرة. (بلا تاريخ)، مناطق الظل في الجزائر تنتظر إجراءات تبون لإخراجها من التهميش. *independentarabia.com*. تاريخ الاسترداد 31 جانفي, 2021، من independentarabia.com.
5. عثمان لحياني، مناطق الظل ، خريطة الفقر و الهامش المنسي في الجزائر لحياني. (20 Aout, 2020). *alaraby.co.uk*. تاريخ الاسترداد 16 Février, 2021، من alaraby.co.uk.
6. كمال الهادف. (السنة الجامعية 2018/2019). السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ، مخطط ترقية الجنوب ، مذكرة ماستر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
7. كمال تكواشت. (السنة الجامعية 2016/2017). التعمير و البناء في التنظيم و إعادة التنظيم ، دراسة قانونية. كلية الخقوق و العلوم السياسية : جامعة باتنة 1.
8. نور الدين يوسفي. (2013). المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وسيلة للمحافظةعلى العقارو البيئة و عصرنة المدن. *مجلة الحقوق و الحريات ، عدد تجريبي* .
9. وفاء بشاينية. (السنة الجامعية 2012/2013). استراتيجية التنمية العمرانية المستدامة و التخطيط الإقليمي- دراسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و مخططات المدن الجديدة في الجزائر ، مذكرة ماجستير. جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر.